ديمقراطيـــة البيعة في انتخابـــات الضيعـــة

احمد عبد الله

و(الضيعة) المقصودة هنا في العنوان اعلاه هي (سوق الاوراق المالية) الذي اغتصبه من قانونه الصادر عام ١٩٩١ في غفلة من الزمن الذي مر به هذا الوطن، المدير الاداري لسلطة الائتلاف الراحلة، غير المأسوف عليها، بأحد (فرمانه) التي اصدرها بصفة قانون سماه (موقتاً) برقم ٧٤ وبتاريخ ١٨ / ٤ / ٢٠٠٤ (بالتشاور) مع مجلس الحكم المنحل، من دون ترحم عليه، وسلمه (ضيعة) إلى مجلس موقت من تسعة اعضاء سماع (مجلس المحافظين) وعينهم (ديمقراطياً) بالتشاور ايضا مع مجلس الحكم المنحل.

وبعيداً عن الكثير الكثير مما يستوجب التعليق والنقد في نصيه الانكليزي والعربي على وجه الخصوص من (الفرمان) المشار اليه نقول بمناسبة الدعوة الموجهة إلى الهيئة العامة لسوق العراق للأوراق المالية للاجتماع يوم ١٩ / ٦ / ٢٠٠٥ لغرض انتخاب مجلس محافظين جديد. ان المادة ٣ من القسم ٦ من القانون (الفرمان) نصت على: (عدا منصب الرئيس التنفيذي، للمدير الاداري (لسلطة الائتلاف) بعد التشاور مع مجلس الحكم تعيين جميع اعضاء المجلس المؤقت (مجلس المحافظين)، على ان تبدأ المرحلة الموقتة لهؤلاء الاعضاء من تاريخ نفاذ هذا القانون (أي ١٨ / ٤ / ٢٠٠٤) وتنتهي عند تشريع قانون الاوراق المالية الدائم او بعد سنة من اعلان القانون الموقت... الخ).

وحيث لم يصدر القانون الدائم حتى الآن، ولا يعرف متى سيصدر ومن الذي سيصدره فيكون من حق مجلس المحافظين القائم الاستمرار في مهامه بادارة (الضيعة) حتى اشعار آخر برغم مرور اكثر من سنة على صدوره. غير ان المجلس تساهل وتنازل عن هذا الحق تواضعاً ليكسب المشروعية الديمقراطية لسلطاته فدعا الهيئة العامة للسوق المكونة من ٥٠ وسيطاً تقريباً. وباعتباره (مجلس محافظين) كما سماه القانون فقد حرص على (المحافظة) على مناصب رئيسه ومعظم اعضائه ولكن بصورة ديمقراطية صائبة لا تشوبها شائبة (مجتهداً) في نفسه طريقة الترشيح التي نصت عليها احكام فقرات المادة، من القسم ٦ من القانون.

فتسهيلاً للاجراءات وتخفيفاً على اعضاء الهيئة العامة وتوفيراً لاوقاتهم وتجنيبهم الحيرة في الاختيار وابعادهم عن المعارك الانتخابية والتنافس فضل المجلس ان يقدم لهم مرشحاً واحداً للرئاسة هو الرئيس الحالي ما دام النص القانوني يسمح بذلك اذ يقوم بترشيح واحد او اكثر من المرشحين الذين يقترحهم المجلس او (لجنة ترشيح تابعة للمجلس) ولم نسمع بوجود مثل هذه اللجنة، فلماذا يرشيح اكثر من واحد ما دام هذا الواحد ممكناً وموجوداً وقبل (بالتضحية) بقبول المنصب والاستمرار فيه خدمة (للضيعة)؟

وكذا هي الحال بالنسبة لممثل الشركات المدرجة ويبلغ عددها نحو التسعين شركة فلماذا ترشيح (عدة اشخاص) ما دام النص يسمح بترشيح (شخص) واحد وهذا الشخص موجود ومجرب ومستعد للاستمرار بالتضحية في خدمة (الضيعة) ايضاً برغم انه يمثل احدى الشركات الصغيرة ذات التداول المتواضع في اسهمها في السوق. ثم لماذا التنافس والمعارك الانتخابية التي قد يسقط فيها ضحايا ابرياء وتراق فيها اموال الاغنياء من دون سبب مشروع؟

ولا يختلف الامر بالنسبة لممثل الوسطاء الخمسين اعضاء الهيئة العامة فقد اختار المجلس لهم وعنهم واحداً منهم ليبايعوه وكفى الله الوسطاء شر التنافس الديمقراطي الحر او التنازع المر لاختيار ممثلهم في المجلس العتيد.

وقد تواضع المجلس بالنسبة لتمثيل جمعية الوسطاء ولم يتحمل عبء هذه المهمة الخطرة عنها كما فعل بالنسبة للشركات المدرجة وتفضل وترك امر ترشيح ممثلها للجمعية ذاتها لتختار من تشاء من مديريها وفق اهوائها.

اما المحافظون المستقلون في المجلس فان الغموض الذي يشوب النص الخاص بهم وخاصة بالنسبة للمرشح من ذوي الخبرة وتقنية المعلومات الذي ينبغي ان يختار من بين ثلاثة مرشحين فان مجلس المحافظين تطوع باختيار شخص واحد لئلا يتفاقم الخلاف بدل الائتلاف بين السادة الخبراء المستقلين، اذا تركت لهم حرية الاختيار من بين ثلاثة مرشحين مؤهلين.

وهكذا انتهى مجلس المحافظين إلى تقديم قائمة بثمانية مرشحين لتكوين المجلس الجديد المفروض تأليفه من تسعة اعضاء يصوت عليهم اعضاء الهيئة العامة بطريقة البيعة لهم او بطريقة الاستفتاء الحر الديمقراطي الجديد فهنيئاً للهيئة العامة المغلوبة على امرها وهنيئاً (للمحافظين الجدد).

ليس هذا فحسب بل ان المجلس القائم حدد دورته الجديدة بثلاث سنوات من دون سند قانوني ومن دون انتظار ما ياتي به القانون الدائم من احكام جديدة فعلق واحد من اهل (الضيعة) الكرام: الا ترى اننا نستحق الثناء والاحترام لاننا جعلناها ثلاثة ولم نجعلها سبعة اعوام؟

فتذكرت وترحمت على الجواهري الكبير و(طرطرته) الشهيرة ومنها:

تصرفي كما تشائين ولا تعتذري
ولا تغطي سوءة بانت ولا تتزري
خلالك الجو - وقد طاب - فبيضي واصفري

اما التقرير الهزيل الذي قدمه رئيس المحافظين عن ن١شاط (الضيعة) إلى الهيئة العامة فلا بد ان يكون لمنافعه شأن آخر.

في الهم الاقتصادي

اين وصل التحقيق عن خلطة الطحين ببرادة الحديد؟

حسام الساموك

برغم العهود التي اطلقتها وزارة التجارة بإدارتيها السابقة واللاحقة في أعقاب اللغط الصاخب بشأن ما أشيع عن توزيع مادة الطحين في الحصة التموينية مخلوطة ببرادة الحديد، حين اعلنت التجارة عن سعيها العزوم للتحقيق في الامر واعلان النتائج بعد التوثق منها على الملأ نظراً لخطورة مثل هذه المشكلة على حياة الناس، لكننا لحد الآن لم نتلق أي موقف من الوزارة او أي من اجهزتها فيما إذا استكمل التحقيق ام لا، وتم التحقق من احتواء مادة الطحين فعلاً على البرادة ام انها مجرد دعابة سمجة او لعبة مقصودة لاثارة حفيظة المواطنين او ربما محاولة لنفر من تجار الازمات بهدف اقتطاع مليارات اخرى من الارباح على حساب معاناة جموع المنتظرين موعد توزيع الحصة التموينية.

كل ما يجري لم يحمل القائمين على وزارة التجارة ومؤسساتها المعنية وزر التوثق من حقيقة الامر وما توصلت اليه نتائج الفحوصات المفترضة، برغم ان مصدراً في التجارة اعلن قبل اسبوعين ان النتائج ستعلن خلال يومين ولم يف اي منهم بما تعهد.

وبعيداً عن دواوين الوزارة التي شملت هي الاخرى بما درجت عليه بعض الوزارات حين تمنعت عن التعاطي مع الصحفيين، طالعتنا شرائط الاخبار المتحركة على شاشات الفضائيات (السبتايتل) بما قلب الامر رأساً على عقب، فقد اشارت اخبار تلك الشرائط إلى ثلاث شحنات من الحنطة الاسترالية كان وزير التجارة السابق قد رفض تفريغها في ميناء البصرة ضمن اجواء خلطة برادة الحديد كما يبدو، مما حمل الجهات الاسترالية ان تترك الشحنات الثلاث على ظهور بواخرها في عرض الخليج، لكن ما فاجأ مروجي الاخبار ان وزير التجارة الجديد - كما اشارت شرائط الاخبار - قد عاد واستأنف قرار قرينه السابق ليأمر بتفريغ الشحنات من دون أي تفسير منطقي للامر. فهل ان حاجة مخازن وزارته حملته على اتخاذ هذا الاجراء المفاجئ، ام ان التحقيقات التي لم تعلن لحد الآن؟، ويبدو انها لم تصل إلى نتائج حاسمة، قد سوغت استئناف ذلك القرار العتيد. وكأن الامر لا يهم الا صاحب القرار المتخذ من دون ان يشكل ذلك الخطر المريب على حياة ملايين العراقيين سواء أكانت نتيجة الفحوصات سلبية ام ايجابية.

ان ما يدعو وزير التجارة او أي مسؤول رفيع في الدولة العراقية لدى تعرض اليات قراراته بحياة الناس ان يعطي التبرير كاملاً لاي قرار يتهيأ لاتخاذه، وها نحن بانتظار رد السيد وزير التجارة بكل صراحة عن هذه الاشكالية، فهل ما رددته الفضائيات من امر الشحنات الاسترالية للحنطة صحيح، وهل وزير التجارة قد امر بتسلمها، ثم لماذا لم يعلن عن نتائج التحقيق بشأن خلطة الطحين ببرادة الحديد؟!

غرفة تجارة بغداد تثمن قرار مجلس الوزراء تخصيص بناية للتجّار المتضررين من حريق الشورجة

امانة بغداد مطالبة بالتخلي عن قرارها باخلاء محال الرصافي التجارية

رياض القره غولي

ثمنت غرفة تجارة بغداد قرار مجلس الوزراء بتخصيص بناية للتجار المتضررين من حريق الشورجة بدلاً من عمارة القادسية التي التهمها الحريق خلال شهر نيسان الماضي واتى على كامل موجوداتها..

وقال رئيس غرفة تجارة بغداد بالنيابة السيد محمود محمد جواد علوش ان هذا القرار الانساني يهدف إلى استئناف النشاط التجاري للتجار المتضررين البالغ عددهم (٧٢٠) تاجراً من اصل (١٢٥٠) تاجراً، مبيناً ان الغرفة خصصت (١٠٠) مليون دينار للتخفيف من الاضرار التي لحقت بقطاع واسع من الاسرة التجارية، بالاضافة إلى قيامها بتأهيل بناية (مصرف الرهون القديم) الذي خصصه مجلس الوزراء للتجار المتضررين لمزاولة نشاطهم التجاري وتخفيف حدة الاضرار التي لحقت بهم واعادة دورهم في التنمية الاقتصادية بجميع قطاعاتها..

واوضح ان هناك تسهيلات مصرفية اخرى من قبل مصرف الرافدين والمصرف التجاري العراقي تتمثل بمنحهم قروضاً بشروط ميسرة، مشدداً على ضرورة تقديم جميع التسهيلات لشريحة رجال الاعمال في ظل التحول نحو اقتصاد السوق.

وعبر عن خيبة امله من الوعود التي اطلقها امين بغداد بتخصيص قطعة ارض لبناء عمارة عليها للتجار المتضررين، والتي بقيت حتى الآن (مجرد كلام)..

ومن جهة اخرى انتقد رئيس غرفة تجارة بغداد بالنيابة قرار امانة بغداد القاضي باخلاء المحال التجارية في الرصافي، واصفاً اياه بالقرار "التعسفي واللامسؤول" يستهدف "ابتزاز" التجار.. وبين ان غرفة تجارة بغداد اتصلت بامانة بغداد لشرح الابعاد المترتبة على مثل هذا القرار، لكن من دون جدوى، مشدداً على ان الامانة في حالة اصرارها على تطبيق هذا القرار، ستدفع بممثلي الاسرة التجارية الى الطلب من مجلس الوزراء بالتدخل لحسم الموضوع، علما ان تجار الرصافي قد تضرروا بدورهم من جراء عمليات السلب والنهب التي اعقبت سقوط النظام وانفجار السيارة المفخخة قرب بناية الرصافي التجارية والتي تطلبت مبالغ طائلة لاعادة تأهيل تلك المحال على نفقتهم

إيجارات الشقق في أبو ظبي.. معاناة متصاعدة وقانون غائب

تعاني الغالبية العظمى في إمارة أبو ظبي من ارتفاع إيجارات الوحدات السكنية، يتساوى في ذلك التاجر والمستهلك، إذ ارتفعت قيمة الإيجار بأكثر من ١٠ آلاف درهم خلال العام الأخير، في حين رفع التجار أسعار بضائعهم بدعوى تغطية تكلفة الإيجار. وبرغم رفض دائرة الخدمات والمباني التجارية -وهي الجهة الحكومية المعنية بهذا الأمر- الإدلاء بأية تصاريح صحفية، إلا أن خبراء السوق العقاري أكدوا أن استغلال الملاك للطلب المتزايد على الوحدات السكنية أدى إلى رفع الأسعار بنسب وصلت إلى ٢٦٪، برغم مخالفة ذلك للقانون.

فقد أكدت دراسة لشركة إستيكو لإدارة العقارات أن النمو الاقتصادي بالإمارة بالتزامن مع الطلب المتنامي على العقارات، أدى إلى رفع الإيجارات ما بين خمسة إلى عشرة آلاف درهم منذ الربع الأخير من العام الماضي في الشقق السكنية بنسبة تراوحت بين ٨ إلى ١٠٪ بالنسبة للمكاتب والوحدات التجارية منذ كانون الأول الماضي.

وتوقع محللون بالشركة استمرار موجة الارتفاع في أحد أسباب رفع الأسعار، معتبرا أن هذا حق لهذه الشركات مقابل أداء مجموعة من الخدمات، بالإضافة إلى أنها تقدم لمرة واحدة، لكنه يعترف أن هذه الشركات ضمن المستفيدين من ارتفاع الأسعار. لكن رئيس قسم إدارة البنايات بشركة الغانم لإدارة شركات الوساطة العقارية أحد أسباب رفع الأسعار، معتبرا أن هذا حق لهذه الشركات مقابل أداء مجموعة من الخدمات، بالإضافة إلى أنها تقدم لمرة واحدة، لكنه يعترف أن هذه الشركات ضمن المستفيدين من ارتفاع الأسعار. لكن رئيس قسم إدارة البنايات بشركة الغانم لإدارة العقارات سامر النزال قال إنه لم ير نسخة مكتوبة لقانون الإيجارات الذي يسمع عنه فقط، مضيفا أنه حال وجوده فإنه غالبا ما يطبق على البنايات التابعة لدائرة الخدمات الاجتماعية والمباني التجارية التي تشرف على بعض - وليس جميع- العقارات في أبو ظبي.

التهدئة تفشل في تحسين الوضع الاقتصادي للفلسطينيين

فشلت التهدئة السائدة في الأراضي الفلسطينية منذ أكثر من أربعة أشهر في الحد من نسبة الفقر المرتفعة في الأراضي الفلسطينية ومعالجة التردي الاقتصادي، حيث استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في فرض إجراءاتها التعسفية ما فاقم المعاناة وخفض نسبة الدخل.

وأظهرت نتائج مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية خلال الربع الأول من العام الحالي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن ٥٣,٩٪ من مجمل الأسر الفلسطينية فقدت أكثر من نصف دخلها.

وأكدت نتائج المسح أيضا انخفاض نفقات الأسر الفلسطينية على الحاجات الأساسية، حيث هبطت بنسبة ٨٩,٨٪ على الغذاء، وبنسبة ٩٦,٩٪ على الملابس. فيما خفضت ٩٧,٦٪ على استهلاك اللحوم ، و٩٣,٩٪ على نوعية الطعام الذي اعتادت على استهلاكه.

وأوضحت أن ٩٦,٧٪ من الأسر الفلسطينية قللت كمية الفواكه المستهلكة، و٩٣,٣٪ منها خفضت كمية الطعام التي اعتادت على استهلاكه قبل بدء الحصار.

وعزا أستاذ الاقتصاد بجامعة الخليل الخبير الاقتصادي د. سمير أبو زنيد فقدان غالبية الأسر لدخلها إلى اعتمادها على العمالة المرتبطة بسوق العمل الإسرائيلي المغلق حاليا.

أسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٦٥	١٤٧٥
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

الجزائر تستعرض مشروع طريق بكلفة ٧ مليارات دولار

تستعرض الحكومة الجزائرية في ملتقى دولي الطريق السيار شرق-غرب، أكبر مشروع للبنى التحتية بالبلاد وتبلغ تكلفته سبعة مليارات دولار.

ويحضر الملتقى الذي تضيفه الجزائر العاصمة قرابة ٣٠٠ اقتصادي وخبير من دول، منها الولايات المتحدة الأميركية واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا.

ويقدم المشاركون من الاقتصاديين والخبراء للحكومة الجزائرية تصوراتهم وتجاربهم في إنجاز مشاريع الطرق السيارة ذات البعد الاستراتيجي، مثل المشروع الذي تعتزم الجزائر إنجازه في أقصر مدة ممكنة من حدود تونس شرقا إلى حدود المغرب غربا على امتداد ١٢١٦ كلم بالمقاييس العالمية.

وكشف وزير الأشغال العمومية عمار غول عن قرار الحكومة تمويل المشروع الضخم بصفة كاملة بقيمة سبعة مليارات دولار لضمان إنجازه في الموعد المحدد، من دون انتظار مصادر تمويل أجنبية خاصة أن الجزائر تعمل على تقليص المديونية الخارجية.

ويناقش الملتقى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبعد الإستراتيجي للطريق السيار شرق غرب بالنسبة للجزائر والمغرب العربي والمنطقة الأفريقية والأورو متوسطية بكاملها، حيث أنه يربط بطريق المغرب العربي الذي يبلغ طوله ٧٠٠٠ كلم بين البحر الأحمر والمحيط الأطلسي ويتقاطع مع الطريق العابر للصحراء بين الجزائر ونيجيريا.

وأوضح غول أن وزارته ستعلن في الأيام المقبلة عن مناقصات دولية تخص المساعدة التقنية في إنجاز المشروع وتبلغ قيمتها ١,٤ مليار دولار، والاستغلال والصيانة بعد تسليم المشروع بقيمة ٧٠٠ مليون دولار. كما يتضمن المشروع إنجاز ٣٩٠ منشأة فنية و١١ نفقا مفتوحة للمنافسة الدولية.